

إعداد/ الأستاذ إبراهيم قارو



نظم صالون باب المنذب ندوته السابعة بتاريخ 27 ديسمبر 2025 ضمن إهتماماته بقضايا القرن الإفريقي وتحليل التحولات السياسية والإجتماعية والأمنية في المنطقة، لا سيما ما يتصل بعلاقة الدولة بالمجتمع وأنماط الفعل السياسي داخل البلدان ومحيطها. جاءت الندوة تحت عنوان «الحراك الإرترى في المهجر: من التجربة إلى الوعي الذاتي»، بهدف فهم ظاهرة الحراك الإرترى خارج حدود الوطن، وتحليله لفهم السياقات البنيوية التي أفرزته، وتقييم مساره، وحدوده، وإمكاناته المستقبلية.

انعقدت الندوة في لحظة إقليمية ودولية معقدة، تتسم باستمرار الأزمة السياسية في إرتريا، وإنسداد الأفق الداخلي على جميع المستويات مع غياب دولة القانون، مقابل استمرار الهجرة القسرية واتساع فضاءات اللجوء، خصوصاً في أوساط فئة الشباب. وأسهم هذا الواقع في تشكّل مساحات بديلة للفعل السياسي في المهجر، وباتت تشكل أبرز تجليات الأزمة البنيوية في العلاقة بين السلطة والمجتمع في إرتريا.

إدارة الندوة والإطار التأطيري

قدم مدير الندوة الأستاذ عبده منصور مدخلاً وضع فيه الحراك الإرترى في المهجر ضمن السياق السياسي، مؤكداً أن إتساع رقعته جغرافياً وتعدد أشكاله لا يعني بالضرورة نضجه أو قدرته على إحداث تأثير فعلي، وأشار إلى أن أحد إشكالاته المركزية يتمثل في ضعف التنظيم وتششت المبادرات وغياب الرؤية الجامعة فضلاً عن تداخل النشاط الحقوقي بالسياسي بما يربك تحديد الأهداف والوسائل، كما توقف عند أثر الخدمة الوطنية وما رافقها من ممارسات ممنهجة بوصفها عاملاً محورياً في دفع موجات الهجرة القسرية وإعادة تشكيل وعي سياسي جديد لدى قطاعات واسعة من الشباب الإرترى في الخارج حيث انتقل كثيرون من موقع الخضوع والخوف إلى موقع التساؤل والاعتراض وإن كان ذلك خارج المجال الوطني.

وأكد بأن الندوة لا تنطلق في التعامل مع الحراك بوصفه فعلاً احتجاجياً عابراً بل باعتباره مساراً تراكمياً يعكس تحولات أعمق في البنية الاجتماعية والسياسية، وي طرح في الوقت ذاته أسئلة جوهرية حول قدرته على الانتقال من التعبير إلى الفعل السياسي المؤثر.

أهداف الندوة

جاءت الندوة السابعة لصالون باب المنذب انطلاقاً من الإدراك بضرورة الإنتقال من مقارنة توصيفية للحراك في المهجر إلى مقارنة (تحليلية - تقييمية) أكثر عمقاً تضع التجربة موضع مساءلة هادئة ومسؤولة بعيداً عن ثنائية التمجيد أو الإدانة وبما يفتح المجال أمام بناء وعي ذاتي نقدي لدى الفاعلين أنفسهم.

وفي هذا الإطار هدفت الندوة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولاً: فهم الحراك الإرثري في المهجر عن قرب، وعبر الاستماع إلى شهادات ناشطين شاركوا في التجربة أو راقبوها بما يسمح بتجاوز القراءات الخارجية أو النخبوية التي غالباً ما تختزل الحراك في مظاهره الاحتجاجية دون التوقف عند دوافعه النفسية والاجتماعية والسياسية العميقة. ثانياً: تفكيك السياقات التي أفرزت الحراك، سواء تلك المرتبطة بطبيعة النظام السياسي في إرتريا أو بعوامل الهجرة القسرية واللجوء أو بالتحويلات التي طرأت على وعي الأجيال الجديدة في المهجر، خصوصاً في ظل الاحتكاك بأنماط مختلفة من التنظيم السياسي والعمل المدني في بلدان المستقبل.

ثالثاً: تقييم تجربة الحراك وما حققه من إنجازات على المستويين الرمزي والعملي، مقابل ما واجهه من إخفاقات، مع التركيز على إشكاليات التنظيم والانقسام وتشنت الرؤية وضعف الاستمرارية وذلك بهدف الانتقال من سرد التجربة إلى إستخلاص الدروس.

رابعاً: مناقشة العلاقة بين العفوية والتنظيم باعتبارها قضية مركزية أثرت في مسار الحراك، حيث سعت الندوة إلى طرح هذا الإشكال بوصفه معضلة لا يمكن تجاوزها بالشعارات وإنما عبر إيجاد صيغ تنظيمية مرنة تتلاءم مع طبيعة الحراك وخصائصه.

خامساً: تحليل موقع الحراك من المعارضة الإرثرية وحدود التفاعل أو القطيعة بين الطرفين وما إذا كان الحراك يشكّل رافعة للمعارضة، أم بديلاً عنها أم مساراً مستقلاً، مع التوقف عند مخاطر الاحتواء أو التوظيف السياسي وتأثير ذلك على مصداقية الحراك واستقلالته.

سادساً: إمكانية تطوير الحراك وتعزيز تأثيره سواء على الخطاب السياسي، أو البنية التنظيمية وأدوات العمل أو التواصل مع الداخل، وذلك في الانتقال من الاحتجاج بوصفه غاية إلى الاحتجاج بوصفه وسيلة ضمن مشروع وطني أوسع.

وأخيراً هدفت الندوة إلى تأسيس نقاش تراكمي داخل صالون باب المنذب حول قضايا الحراك الإرثري بحيث لا تظل هذه الندوة حدثاً منفصلاً بل محطة ضمن مسار أطول يسعى إلى ربط المعرفة بالفعل والتحليل بالممارسة والوعي الذاتي بالتغيير المنشود.

المحور الأول: الخلفيات التاريخية والدوافع المباشرة للحراك الإرترى في المهجر



المتحدث: الأستاذ عبد الرزاق سعيد قليوأي

تناول هذا المحور الجذور التاريخية والسياسية للحراك الإرترى في المهجر، منطلقاً من فرضية أساسية مفادها أن هذا الحراك لا يمكن فهمه بوصفه ظاهرة طارئة أو وليدة لحظة سياسية محددة، بل هو امتداد لمسار طويل من التوتر بين الدولة والمجتمع في إريتريا، تراكمت خلاله أشكال متعددة من المقاومة والاحتجاج، سواء داخل البلاد أو خارجها. استهل المتحدث مداخلته بالتأكيد على أن الاحتجاج الشعبي في السياق الإرترى ليس جديداً، مشيراً إلى محطات تاريخية مبكرة تعود إلى أربعينيات القرن الماضي، حين بدأت ملامح الوعي السياسي تتشكل في مواجهة أنماط الحكم المفروضة، مروراً بفترة ما بعد الاستقلال، التي شهدت آمالاً واسعة ببناء

دولة وطنية قائمة على المشاركة والعدالة، قبل أن تتبدد تلك الآمال تدريجياً مع ترسخ الحكم الفردي وتآكل المؤسسات.

وفي هذا السياق، توقف المتحدث عند عدد من الأحداث المفصلية التي مثلت تعبيرات عن رفض داخلي للواقع السياسي، من بينها انتفاضة مدرسة الضياء، وأحداث فورتو وغيرها من المحاولات المحدودة التي جوبهت بالقمع، وأسهمت في تعميق القطيعة بين النظام وقطاعات واسعة من المجتمع، ودفع كثير من الفاعلين إلى خيار الهجرة أو الصمت القسري.

وانتقل المتحدث بعد ذلك إلى مناقشة الدوافع المباشرة التي أسهمت في تشكّل الحراك الإرترى في المهجر خلال السنوات الأخيرة، مؤكداً أن هذه الدوافع لم تكن سياسية فقط، بل تداخلت فيها أبعاد اجتماعية ونفسية واقتصادية، في مقدمتها:

غياب الحريات العامة وانعدام المجال السياسي الداخلي.

01

طول أمد الخدمة الوطنية وتحولها إلى أداة ضبط وسيطرة.

02

تدهور الأوضاع المعيشية وغياب الفرص المستقبلية.

03

التجربة القاسية للهجرة القسرية واللجوء

04

وأوضح أن تجربة اللجوء بما تحمله من صدمات نفسية واجتماعية لعبت دوراً محورياً في إعادة تشكيل وعي الشباب الإرثي في الخارج حيث أسهم الاحتكاك بمجتمعات أكثر انفتاحاً واطلاعهم على نماذج مختلفة من العمل المدني والسياسي في كسر حاجز الخوف وإعادة طرح أسئلة كانت محرمة داخل الوطن.

وتوقف المتحدث عند نشأة التنسيقيات الشبابية بوصفها إحدى أبرز تجليات هذا الحراك معتبراً أنها مثّلت محاولة لتنظيم الفعل الاحتجاجي وتوسيع قاعدته لكنها في الوقت نفسه كشفت عن عدد من الإشكالات البنيوية من بينها:

هشاشة البنية التنظيمية

01

غياب القيادة الواضحة أو البرنامج السياسي

02

الانقسامات ذات الطابع الديني أو المناطقي

03

محدودية القدرة على إدارة الخلاف الداخلي

04

وأشار إلى أن هذه الإشكالات لم تكن ناتجة فقط عن ضعف الخبرة التنظيمية بل تعكس أيضاً إرثاً طويلاً من التفكيك المجتمعي وغياب الممارسة السياسية الطبيعية داخل البلاد وهو ما انعكس بوضوح على أداء الحراك في المهجر.

وفي ختام مداخلته خلص المتحدث إلى أن الحراك الإرثي في المهجر رغم ما يعتره من ضعف وتناقضات يمثل فرصة تاريخية لإعادة بناء الفعل السياسي الإرثي من خارج إطار الدولة السلطوية، شريطة أن يخضع لعملية مراجعة نقدية جادة تتجاوز ردود الفعل وتؤسس لوعي ذاتي قادر على الانتقال من الاحتجاج إلى المشروع.

المحور الثاني: العفوية والتنظيم وعلاقة الحراك بالمعارضة السياسية

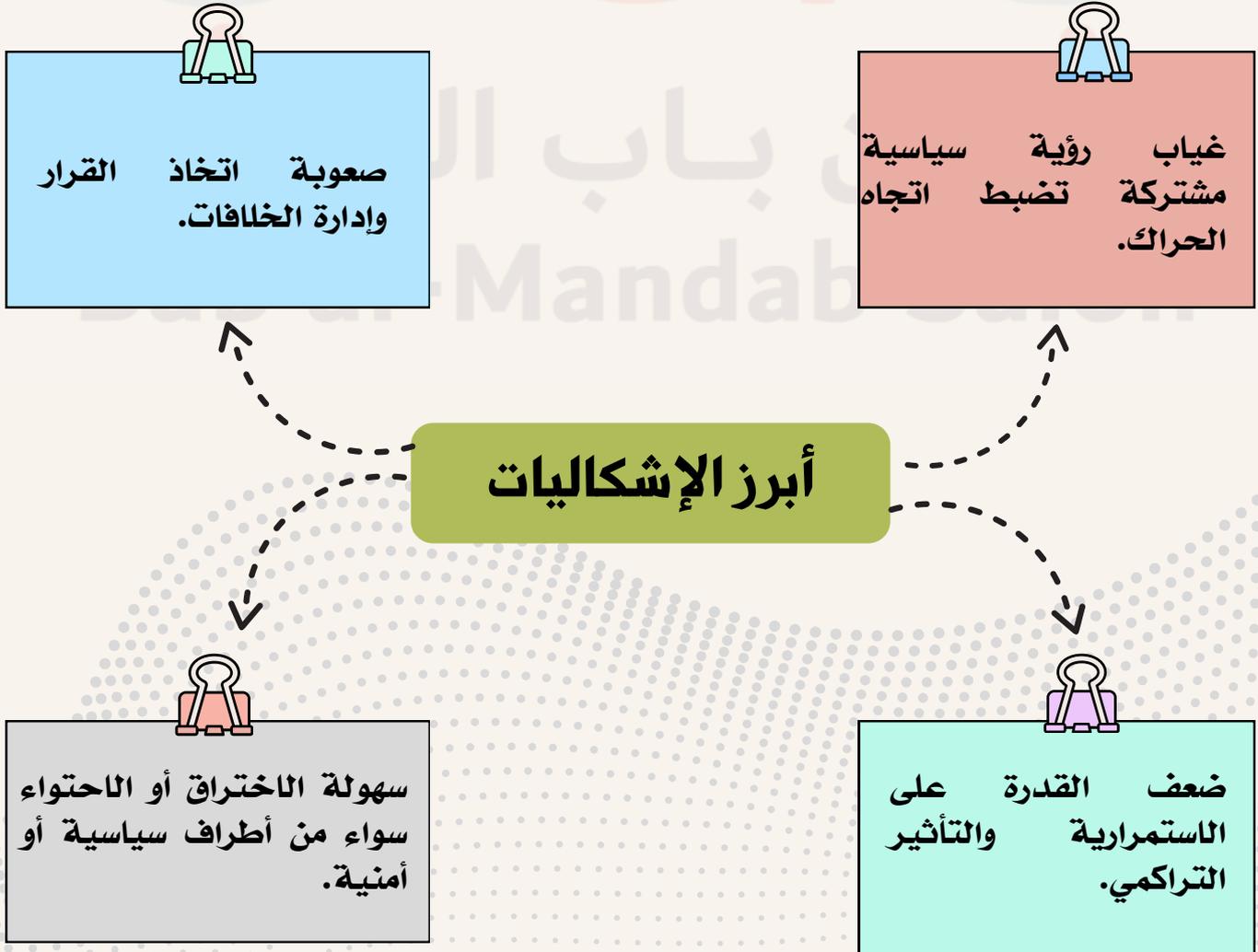
المتحدث: الدكتور بشير محمد حسين

تناول هذا المحور إحدى أكثر الإشكاليات حضوراً في تجربة الحراك الإرتري في المهجر والمتمثلة في التوتر البنيوي بين العفوية والتنظيم وما يترتب عليه من انعكاسات مباشرة على فاعلية الحراك واستدامته فضلاً عن علاقته بالقوى السياسية المعارضة التقليدية.

استهل المتحدث مداخلته بالتأكيد على أن العفوية شكّلت في مراحل التشكّل الأولى أحد أهم مصادر قوة الحراك حيث أسهمت في توسيع قاعدة المشاركة وخفض كلفة الانخراط ومنحت الحراك طابعاً شبابياً مفتوحاً مكّنه من الانتشار السريع في عدد من دول المهجر دون الحاجة إلى أطر تنظيمية معقدة.



غير أن المتحدث أشار إلى أن استمرار الاعتماد على العفوية دون تطوير صيغ تنظيمية مناسبة أفضى مع مرور الوقت إلى جملة من الإشكالات، من أبرزها:



وفي هذا السياق حذر المتحدث من الخلط بين التنظيم والبيروقراطية معتبراً أن التخوف السائد من التنظيم داخل الحراك يرتبط بتجارب سلبية سابقة سواء في الداخل الإلكتروني أو في تجارب المعارضة في الخارج حيث ارتبط التنظيم بالهيمنة والإقصاء وتكريس القيادات المغلقة.

ودعا بدلاً من ذلك إلى التفكير في نماذج تنظيمية مرنة وشبكية تقوم على التنسيق الأفقي وتوزيع الأدوار والشفافية في اتخاذ القرار بما يضمن الحفاظ على الطابع الشعبي للحراك دون التضحية بفعاليته أو استقلاليتها.

وفيما يتعلق بعلاقة الحراك بالمعارضة السياسية الإلكترونية أكد المتحدث أن هذه العلاقة اتسمت بالتوتر وعدم الوضوح نتيجة اختلاف الأدوار والتوقعات حيث ينظر بعض أطراف المعارضة إلى الحراك بوصفه رافعة ضغط يمكن توظيفها بينما يخشى الحراك من الذوبان أو الاستقطاب السياسي.

وأشار إلى أن تجاوز هذا الإشكال يتطلب:

01 تحديد واضح لوظيفة كل طرف

02 الفصل بين النشاط الاحتجاجي والعمل السياسي التمثيلي

03 بناء قنوات تنسيق قائمة على الندية والاحترام المتبادل.

04 تجنب منطق الوصاية أو الاحتواء

وأكد في ختام مداخلة أن نجاح الحراك لا يكمن في تحوله إلى حزب سياسي، ولا في قطيعته الكاملة مع المعارضة، بل في قدرته على الحفاظ على استقلاليتها، مع بناء علاقات تكاملية تخدم الهدف الوطني العام.

المتحدث: الأستاذ محمد حسان



خصص هذا المحور لتقييم تجربة الحراك الإرتري في المهجر تقييماً نقدياً شاملاً ينطلق من مقارنة متوازنة لا تُغفل ما حقته التجربة من إنجازات ولا تتجاوز في الوقت ذاته إخفاقاتها البنيوية باعتبار أن أي قراءة جادة للتجربة لا تستقيم دون الجمع بين البعدين.

استهل المتحدث مداخلته بالتأكيد على أن الحراك الإرتري في المهجر رغم حداثة تجربته مقارنة بحركات احتجاجية أخرى استطاع أن يحقق عدداً من المكاسب الرمزية والسياسية المهمة لا سيما في سياق كان يتسم لعقود طويلة بالخوف والصمت وانعدام المبادرة.

ومن أبرز الإنجازات التي توقف عندها المتحدث:

2

إعادة إحياء النقاش السياسي داخل الجاليات الإريتيرية في المهجر، بعد سنوات من الجمود والعزوف.

1

كسر حاجز الخوف لدى شريحة واسعة من الشباب الإرتري وجرأتهم على التعبير العلني عن رفضهم للسياسات القائمة.

3

تدويل القضية الإرتيرية عبر تنظيم احتجاجات وفعاليات لفتت انتباه وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية.

4

إضعاف الخطاب الرسمي للنظام في الخارج، وكشف تناقضاته أمام الرأي العام الدولي.

وفي المقابل لم يُخفِ المتحدث حجم الإخفاقات التي رافقت التجربة معتبراً أن تجاهلها أو تبريرها لا يخدم مستقبل الحراك بل يعمّق أزماته. ومن أبرز هذه الإخفاقات:

أبرز الإخفاقات

1 غياب رؤية سياسية وطنية واضحة ومعلنة.

2 التشتت التنظيمي وتعدد المبادرات غير المنسقة.

3 الانقسامات الداخلية ذات الطابع الهوياتي أو الشخصي.

4 ضعف قنوات التواصل مع الداخل الإرثي.

5 محدودية القدرة على تحويل الزخم الاحتجاجي إلى نتائج ملموسة.

وأشار المتحدث إلى أن جزءاً من هذه الإخفاقات يعود إلى الطبيعة العفوية للحراك، وجزءاً آخر إلى الإرث الثقيل لغياب الممارسة السياسية داخل البلاد فضلاً عن تأثير تجربة اللجوء نفسه، بما تحمله من ضغوط نفسية ومعيشية تحدّ من الاستمرارية.

وفي ختام مداخلته شدد المتحدث على أن تجاوز هذه الإخفاقات يتطلب انتقال الحراك من منطق ردّ الفعل إلى منطق التخطيط ومن الخطاب الانفعالي إلى الخطاب السياسي المسؤول بما يتيح له التحول من حالة احتجاجية إلى فاعل مؤثر ضمن مشروع وطني أوسع.

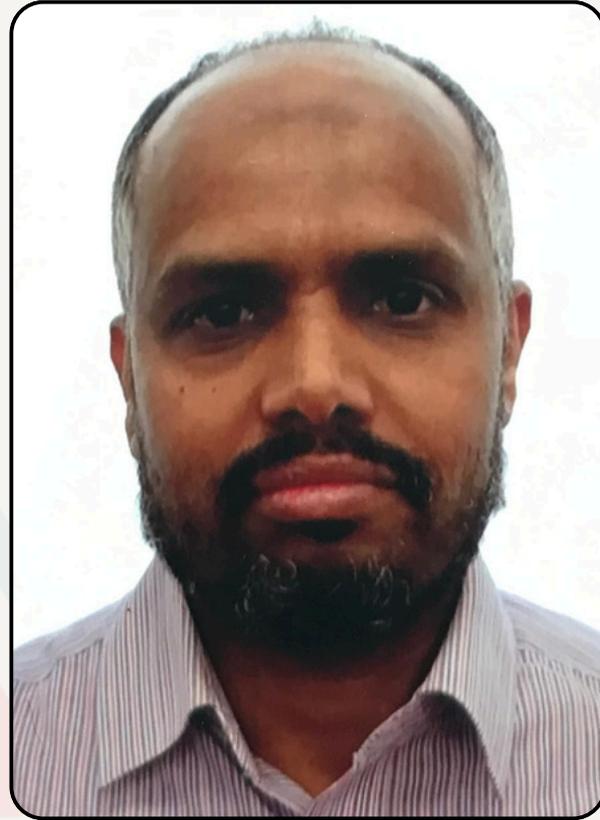
المحور الرابع: من الصوت إلى التأثير: خارطة طريق لتطوير الأداء وتوسيع الحضور

المتحدث: الأستاذ عبد الرحمن حراط

ركز هذا المحور على البعد المستقبلي لتجربة الحراك الإلكتروني في المهجر منطلقاً من تشخيص واقعي لمحدودية الأثر الذي حققته الاحتجاجات حتى الآن رغم اتساعها وانتشارها ومؤكداً أن الانتقال من مجرد رفع الصوت إلى صناعة التأثير يتطلب مراجعة جادة للأدوات والخطاب والبنية التنظيمية.

استهل المتحدث مداخلته بالتأكيد على أن التحدي الأساسي الذي يواجه الحراك لا يكمن في نقص الحماسة أو الإرادة بل في غياب التخطيط الاستراتيجي طويل المدى وضعف الاستثمار في بناء القدرات البشرية والتنظيمية وهو ما يجعل كثيراً من المبادرات رهينة الظرف واللحظة.

وفي هذا السياق قدم الأستاذ عبد الرحمن حراط في هذا المحور ورقة عمل تنفيذية تهدف إلى تحويل



طاقة الحراك من مجرد "صوت" احتجاجي إلى "تأثير" سياسي ملموس. واقترح خارطة طريق واضحة تقوم على هيكلة العمل وتطوير الأدوات وتحديد المسؤوليات وتتكون خطة العمل المقترحة من خمسة محاور رئيسية:



1

بناء تنسيقيات قطرية في بلدان المهجر المختلفة، تقوم على قواعد واضحة للعمل المشترك مع ربطها بإطار تنسيقي عام مرن وغير مركزي.

الاستثمار في التثقيف السياسي والإعلامي من خلال برامج تدريبية تستهدف الناشطين وتساعدهم على تطوير الخطاب وفهم السياقات الدولية وآليات الضغط الحقوقي.

2



التأكيد على ضرورة إنشاء منصة إعلامية موحدة وقوية تكون تحت إشراف التنسيق المركزية تكون مسؤولة عن توحيد الرسالة الإعلامية وتغطية كافة أنشطة الحراك وبث الوعي السياسي.

3



يُقترح اعتماد نموذج تمويل لامركزي حيث تقوم كل تنسيقية قطرية بتمويل أنشطتها ذاتياً عبر اشتراكات شهرية رمزية مع تخصيص نسبة محددة (25-30%) لدعم أنشطة التنسيق المركزية.

4



5

ضبط الخطاب العام للحراك والابتعاد عن خطاب الكراهية والتجريم الجماعي والمزايدات لما لذلك من أثر سلبي على المصداقية والقبول العام.

كما شدد المتحدث على مواجهة التصدي بحزم لمجموعة من التحديات التي تهدد الحراك الشبابي ومنها:

1

المتسلقون وراكبو الموجات الذين يسعون لتحقيق مكاسب شخصية.

2

مشاهير السوشيال ميديا الذين قد يخدمون أجنداتهم الخاصة.

3

الخطاب السلبي والطائفي الذي يهدف إلى شق الصف.

4

تضخيم الخلافات الفرعية على حساب الأهداف الكبرى.

وفي هذا السياق تم تحليل قضية "الخطاب السلبي" بعمق، حيث أوضح المتحدث كيف يتم استغلال المظالم الحقيقية التي يتعرض لها المسلمون في إرتريا بشكل يهدد الوحدة الوطنية. وقد استشهد بالواقعة التي حدثت في بريطانيا حيث أدى وضع صورة القسيس أنطونيوس في إحدى المظاهرات إلى ردود فعل سلبية وهو ما يؤكد ضرورة تبني خطاب وطني جامع يطالب بالعدالة للجميع.

وفي ختام مداخلته أكد المتحدث أن تطوير الحراك لا يعني بالضرورة تحويله إلى كيان سياسي تقليدي بل تمكينه من لعب دوره كقوة ضغط مستدامة قادرة على التأثير في الرأي العام وبناء تحالفات ذكية وتهيئة الشروط الموضوعية لأي تحول سياسي مستقبلي.

النقاشات العامة وتفاعل الحضور

شهدت الندوة نقاشات عامة اتسمت بتفاعل واسع كشف عن تنوع واضح في مقاربات الحضور تجاه مسار الحراك الإرتري في المهجر وعكس حجم الانشغال الجماعي بأسئلته المفتوحة أكثر من تقديم إجابات جاهزة. وقد بدا أن النقاشات لم تتجه نحو إنتاج موقف موحد بقدر ما سعت إلى تفكيك الإشكالات القائمة وتحديد مناطق القلق والتباين.

تركزت مداخلات عدد من المشاركين حول تساؤل جوهري يتعلق بمستقبل الحراك: هل سيظل محصوراً في إطار الفعل الاحتجاجي بوصفه أداة ضغط رمزية، أم أنه قادر على التحول إلى مسار أكثر تأثيراً دون الوقوع في أنماط تنظيمية تقليدية أثبتت إخفاقاتها تاريخياً؟ وقد عكست هذه المداخلات حالة من التردد المشروع بين الرغبة في تطوير أدوات الحراك، والخشية من أن يؤدي أي انتقال غير محسوب إلى فقدان زخمه الشعبي أو مصادرة طابعه الشبابي.

وفي هذا السياق برزت مخاوف متباينة بشأن العلاقة بين التنظيم والعفوية. إذ عبّر بعض الحضور عن قلقهم من أن الإفراط في البناء التنظيمي قد يُنتج أشكالاً جديدة من الإقصاء أو يعيد إنتاج هياكل نخبوية منفصلة عن القاعدة الشبابية. في المقابل طرح آخرون تساؤلات حول قدرة الحراك على الاستمرار في ظل غياب حدّ أدنى من التنسيق محذرين من أن العفوية المطلقة قد تفضي إلى التشتت أو تجعل الحراك أكثر هشاشة أمام الاختراق والاستنزاف.

كما طُرحت بقدر من التحفظ، إشكالية العلاقة بين الداخل الإرتري وحراك المهجر. فقد أشار بعض المتدخلين إلى محدودية قدرة الخارج على التأثير الفعلي في ظل الواقع الأمني المغلق داخل البلاد، وتساؤلهم عن حدود الشرعية السياسية لأي فعل لا يجد صدًى مباشراً في الداخل. وفي المقابل عبّر آخرون عن خشيتهم من أن يؤدي الانقطاع التام عن الداخل حتى وإن كان قسرياً إلى تفريغ الحراك من مضمونه الوطني على المدى البعيد. وفي بعدٍ آخر أعادت مداخلات متعددة طرح مسألة الوعي السياسي بوصفها نقطة ضعف بنيوية حيث أبدى بعض المشاركين تحفظهم على القفز السريع نحو أشكال تنظيمية أو شعارات كبرى في ظل هشاشة الثقافة السياسية الديمقراطية الناتجة عن عقود من القمع. وقد طُرح هذا البعد ليس كتوصية جاهزة، بل كسؤال مفتوح حول الأولويات وتسلسل المراحل.

كما عبّر عدد من المتدخلين عن قلقهم من تصاعد مظاهر الانقسام والاستقطاب داخل الحراك سواء على أسس هوياتية أو شخصية محذرين من أن استمرار هذه الديناميات قد يُقوّض الثقة الداخلية ويُضعف القدرة على بناء مسار جماعي متماسك فضلاً عن منح النظام القائم فرصاً إضافية للمناورة والتشويه.

وبصورة عامة عكست النقاشات حالة وعي نقدي متنامٍ بطبيعة المأزق الذي يواجه الحراك الإرتري في المهجر حيث طغت الأسئلة والتحفظات على الطروحات الحاسمة بما يعكس إدراكاً جماعياً بأن المرحلة لا تزال في طور البحث عن صيغة ناضجة للفعل السياسي.

الخلاصة والتوصيات الاستراتيجية

أظهرت الندوة بمجموع أوراقها ونقاشاتها أن الحراك الشبابي الإرتري في المهجر يقف عند لحظة انتقالية حاسمة لم يعد معها الاكتفاء بزخم البدايات العفوية أو ردود الفعل الآنية كافياً. فنجاح الحراك في كسر جدار الصمت وإبقاء القضية الإرترية حاضرة في الفضاء الدولي يمثل إنجازاً مهماً لكنه في الوقت ذاته كشف عن حدود الفعل الاحتجاجي غير المؤطر وعن تحديات داخلية عميقة تتصل بغياب الرؤية السياسية الجامعة وضعف البنية التنظيمية وتآكل الوحدة الداخلية.

ويخلص هذا التشخيص إلى أن الانتقال من الاحتجاج التفاعلي إلى الفعل السياسي الاستباقي لم يعد خياراً تكتيكياً بل بات التحدي المركزي الذي سيحدد مستقبل الحراك وقدرته على التأثير. وعليه فإن معالجة الاختلالات الراهنة تتطلب حسماً في الاتجاه وبناء مقاربة استراتيجية تتجاوز إدارة اللحظة إلى صياغة أفق وطني واضح.

وانطلاقاً من ذلك يمكن استخلاص التوصيات الاستراتيجية التالية:

1 الانتقال من خطاب الرفض إلى مشروع سياسي بديل

يتعين على الحراك صياغة مشروع سياسي واضح يجيب على سؤال «ماذا بعد؟» ويحدد ملامح الدولة المدنية المنشودة القائمة على العدالة والمواطنة المتساوية بما يحول طاقة الاحتجاج إلى رؤية قابلة للبناء والتعبئة.

2 بناء هيكل تنظيمي مرن يوازن بين الاستدامة والديناميكية

تبرز الحاجة إلى هيكل الحراك على نحو يضمن له الفاعلية والاستمرارية دون إفراغه من طابعه الشعبي ويُعد نموذج التنسيقيات القطرية والمركزية إطاراً عملياً لتحقيق هذا التوازن.

4 تبني خطاب وطني جامع ومضاد للاستقطاب

يستوجب المسار القادم تجاوز الانقسامات الطائفية والجهوية وصياغة خطاب وطني يركز على القضايا الكلية ويبني الثقة باعتبار أن النضال من أجل العدالة لا يقبل التجزئة.

3 توسيع دائرة الفعل عبر الشراكات لا الاكتفاء الذاتي

لا يمكن للحراك الشبابي أن يحقق أهدافه بمعزل عن بقية مكونات المجتمع الإرتري. فالتغيير المنشود يتطلب بناء علاقات تنسيقية وتحالفات مدروسة مع قوى المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني تقوم على التكامل الوظيفي وتوزيع الأدوار لا على الاندماج أو الذوبان.

5 حسم مسألة التنسيق وتجاوز العمل المتوازي

استمرار العمل في مسارات متوازية غير متقاطعة يمثل عائقاً بنيوياً أمام التقدم. ومن ثم يصبح بناء قنوات تنسيق فعالة بين مختلف مكونات الحراك شرطاً أساسياً لتوحيد الجهود وترشيد الطاقة النضالية.

6 الوعي بطبيعة المرحلة وتحديد الهدف النهائي للحراك

على الحراك أن يحدد بوضوح طبيعة دوره وأدواته في ضوء التحولات الجيوسياسية المحيطة وأن يحسم ما إذا كان يسعى إلى ممارسة ضغط سياسي من الخارج أم إلى التحول لاحقاً إلى قوة تغيير جذرية. فغياب التنظيم والوعي والمسؤولية الوطنية يفتح الباب أمام الفوضى أو مصادرة التضحيات.

وفي المحصلة فإن الأهمية التاريخية للحراك الشبابي الإرتري لا تُقاس بحدة صوته أو اتساع حضوره الإعلامي بل بقدرته على تحويل طاقة الرفض الخام إلى قوة سياسية منضبطة واعية وقادرة على الإسهام في صياغة مشروع وطني جديد.